

بان يكون حرمها تأخذ ذاته سبحانه تد امن الفراغ الحق او  
 المتوهم او يكون عرضا يقوم بالجزم او يكون في جهة الجسم  
 اوله هو جهة او يتقيد بمكان او زمان او تنصف ذاته المقدسة  
 بالحوادث او بالصغرا والكبيرا وينصف بالاعراض في الانفعال  
 او الاحكام وان لا يكون تعالى فانيها بذاته بان يكون صفة تقوم  
 بحل او يحتاج الي محصن وان لا يكون واحدا بان يكون مركبا  
 في ذاته او يكون له مماثل في ذاته او صفاته او يكون معه في  
 الوجود موثرا في فعل من الافعال او يكون عاجزا عن ممكن ما  
 او يوجد شيء من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته  
 له او مع الذمول او الفعلة او التقليل او الطبع والجهل وما في  
 معناه بعلوم ما والموت والممهر والعجز واليتم وهما هنا  
 تنبيهات **الاول** المراد هنا بالضد اللطوي  
 فيمثل الضد والنقيض والخلاف للصفات واما المثل فاستمالة  
 علمت من وجوب وحدة كل صفة من صفاته تعالى الثاني لانك  
 ان هذا القسم قد علم من وجوب القسم الاول له تعالى ومن  
 وجوب مخالفة الحوادث وانما تفرض له على طريق القوم في  
 ميلهم الى الدلالة المطابقة واعراضهم عن الدلالة التضمينية  
 والالتزامية في باب الاعتقادات بحاماة عن الجهل فيما يمكن  
 لان الخطيئتها ائتم ولو اجتمعت بخلاف الفروعيات الثالث  
 الاضافة في حقه يجوز ان تكون حقيقية والمراد بالخلق ما يجب  
 له اي في الحكم الواجب له تعالى ويجوز ان تكون بانية وفي  
 بمعنى علمي وعلمي الوجهين هي متعلقة بيسمى ويجوز  
 على الاول ان تكون حالاً من ذي الصفات وصرح ذلك لان

لقد  
 تنبيهات  
 المراد هنا  
 بالضد اللطوي  
 فيمثل الضد  
 والنقيض  
 والخلاف  
 للصفات  
 واما المثل  
 فاستمالة  
 علمت من  
 وجوب وحدة  
 كل صفة من  
 صفاته  
 تعالى  
 الثاني لانك  
 ان هذا القسم  
 قد علم من  
 وجوب القسم  
 الاول له  
 تعالى ومن  
 وجوب مخالفة  
 الحوادث  
 وانما تفرض  
 له على طريق  
 القوم في  
 ميلهم الى  
 الدلالة  
 المطابقة  
 واعراضهم  
 عن الدلالة  
 التضمينية  
 والالتزامية  
 في باب  
 الاعتقادات  
 بحاماة عن  
 الجهل فيما  
 يمكن  
 لان الخطيئتها  
 ائتم ولو  
 اجتمعت  
 بخلاف  
 الفروعيات  
 الثالث  
 الاضافة  
 في حقه  
 يجوز ان  
 تكون  
 حقيقية  
 والمراد  
 بالخلق  
 ما يجب  
 له اي في  
 الحكم  
 الواجب  
 له تعالى  
 ويجوز ان  
 تكون  
 بانية  
 وفي  
 بمعنى  
 علمي  
 وعلمي  
 الوجهين  
 هي  
 متعلقة  
 بيسمى  
 ويجوز  
 على  
 الاول  
 ان  
 تكون  
 حالاً  
 من  
 ذي  
 الصفات  
 وصرح  
 ذلك  
 لان

الضد

الضد بمعنى المصادف اي حال كون تلك الصفات في عباد ما يجب  
 له تعالى الرابع مثل بالكون في الجهات للدواعي الجسمية والشبهة  
 كما عرفت انفا يستحيل عليه الخلو في العروق والتحت  
 واليمين والشمال والوراء والخلو والامام لان الجهة ان  
 اريد بها منتهى الاشارة الحسية والحركة المستقيمة كما  
 هو رأي الحكماء هي نهاية البعد الذي هو المكان فلا يكون  
 الاجسام او جسماني ومعنى كون الجسم في جهة على هذا  
 انه يمكن في مكان يقرب من تلك الجهة وان اريد بها المكان  
 الذي يقرب من منتهى الاشارة الحسية تنسبه له باسمها  
 المجاوزة ايها كما يقال فوق الارض وتحت هي نفس  
 المكان عند المتكلمين باعتبار اضافة ما اليه فكذلك والكل  
 محال لوجوب مخالفة تعالى للحوادث ولذا وم الاختصاص  
 او الانقسام او قدم الحيز وتقدم الكلام على تاويل النص  
 الموهمة انما وما يرد به على منسبها انه لا يندرج بجهة  
 الفوق التي هي اشرفها مفهوما في الشاهد لانزي ان الحارس  
 فوق السلطان من حيث الصورة مع كونه ونعته ومزيد  
 خونه ونصبه والسلطان وان كان تحت في الصورة الا انه  
 فوقه من حيث القهر والغلبة والعزة والتفوق على ما لا يذهب  
 على ذي تبهة وانه اعلم **ص** وجاز في حقه ما لا يمكن  
 ايجاد اعدا ما كثر في الفنا **ص** هذا شروع في القسم  
 الثاني من اقسام الحكم العقلي المتقدمة وانها اخبره في البيان  
 عن الثالث لما مر انما وقوله ما يمكن مبتدأ خبره جاز ولا  
 يجوز جعل ما يمكن ناعلا لجاز بعد مسد خبره لعدم التقا

لقد  
 تنبيهات  
 المراد هنا  
 بالضد اللطوي  
 فيمثل الضد  
 والنقيض  
 والخلاف  
 للصفات  
 واما المثل  
 فاستمالة  
 علمت من  
 وجوب وحدة  
 كل صفة من  
 صفاته  
 تعالى  
 الثاني لانك  
 ان هذا القسم  
 قد علم من  
 وجوب القسم  
 الاول له  
 تعالى ومن  
 وجوب مخالفة  
 الحوادث  
 وانما تفرض  
 له على طريق  
 القوم في  
 ميلهم الى  
 الدلالة  
 المطابقة  
 واعراضهم  
 عن الدلالة  
 التضمينية  
 والالتزامية  
 في باب  
 الاعتقادات  
 بحاماة عن  
 الجهل فيما  
 يمكن  
 لان الخطيئتها  
 ائتم ولو  
 اجتمعت  
 بخلاف  
 الفروعيات  
 الثالث  
 الاضافة  
 في حقه  
 يجوز ان  
 تكون  
 حقيقية  
 والمراد  
 بالخلق  
 ما يجب  
 له اي في  
 الحكم  
 الواجب  
 له تعالى  
 ويجوز ان  
 تكون  
 بانية  
 وفي  
 بمعنى  
 علمي  
 وعلمي  
 الوجهين  
 هي  
 متعلقة  
 بيسمى  
 ويجوز  
 على  
 الاول  
 ان  
 تكون  
 حالاً  
 من  
 ذي  
 الصفات  
 وصرح  
 ذلك  
 لان

لقد  
 تنبيهات  
 المراد هنا  
 بالضد اللطوي  
 فيمثل الضد  
 والنقيض  
 والخلاف  
 للصفات  
 واما المثل  
 فاستمالة  
 علمت من  
 وجوب وحدة  
 كل صفة من  
 صفاته  
 تعالى  
 الثاني لانك  
 ان هذا القسم  
 قد علم من  
 وجوب القسم  
 الاول له  
 تعالى ومن  
 وجوب مخالفة  
 الحوادث  
 وانما تفرض  
 له على طريق  
 القوم في  
 ميلهم الى  
 الدلالة  
 المطابقة  
 واعراضهم  
 عن الدلالة  
 التضمينية  
 والالتزامية  
 في باب  
 الاعتقادات  
 بحاماة عن  
 الجهل فيما  
 يمكن  
 لان الخطيئتها  
 ائتم ولو  
 اجتمعت  
 بخلاف  
 الفروعيات  
 الثالث  
 الاضافة  
 في حقه  
 يجوز ان  
 تكون  
 حقيقية  
 والمراد  
 بالخلق  
 ما يجب  
 له اي في  
 الحكم  
 الواجب  
 له تعالى  
 ويجوز ان  
 تكون  
 بانية  
 وفي  
 بمعنى  
 علمي  
 وعلمي  
 الوجهين  
 هي  
 متعلقة  
 بيسمى  
 ويجوز  
 على  
 الاول  
 ان  
 تكون  
 حالاً  
 من  
 ذي  
 الصفات  
 وصرح  
 ذلك  
 لان